وجل

هنا غلط ابي من تضييق علي وتمنعني من اخذ شيء واراد ربنا عز
فظنت امراته ان عمر بعث معه رقيبا فقامت تشكوه الى الناس وهو
جامع لاحكام الشريعة اذ لا تخرج عن الامر والنهي فهو كل
الاسلام لانه متضمن لما تضمنه حديث جبريل من الاسلام
والايمان والاحسان ولما تضمنه غيره من الاحاديث التي عليها
مدار الاسلام مما سبق وسياتي على ان فيه تفصيلا بديعا فانه
اشتمل على ثلاثة احكام كل منها جامع في بابه ومرتب على ما قبله
اولها يتعلق بحقوق الله تعالى بالذات وبغيرها بطريق التبع
وهو التقوى وثانيها يتعلق بحق المكلف كذلك وثالثها يتعلق
بحقوق الناس كذلك وفي بعض النسخ اي نسخ الجامع حسن
صحيح وهذه العبارة تقع للترمذي في جامعه كثيرا ولغيره كالبخاري
قليلا واستشكل الجمع بينهما مع ما بينهما من التضاد فان الصحيح
هو الذي اتصل سنده بان يكون كل من رواته سمع ذلك المروي
من شيخه مع اتصاف كل منهم بالعدالة وبالضبط بان يكون يقظا
متقنا ومع السلامة من الشذوذ بان لا يخالف الراوي في روايته
من هو ارجح منه عند تعسر الجمع بين الروايتين فمتى اثبت الراوي
عن شيخه شيئا فنفاه من هو احفظ منه او اكثر عددا او اكثر
ملازمة منه سمي مرويه شاذا وفي قبول مثل هذا خلاف
فالفقهاء والاصوليون يقبلونه ويقولون المثبت
مقدم على النافي والمحدثون ووافقهم الامام الشافعي رضي الله عنه
يردونه ويقولون الجماعة اولى بالحفظ من الواحد اي لان
تطرق السهو اليه اقرب من تطرقه اليهم وحينئذ فرد قول
الجماعة بقول الواحد بعيد ومع السلامة من العلة القادحة
كالارسال الخفي والاضطراب والحسن لذاته يشترط فيه

حسن

هذه الشروط الخمسة الا في الشرط الثالث وهو الضبط
فراوي الصحيح يشترط فيه ان يكون موصوفا بالضبط الكامل
كما تقرر وراوي الحسن لا يشترط ان يبلغ تلك الدرجة وان
كان ليس عريا عن الضبط في الجملة واما مطلق الحسن فهو
الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير تامهما او
بالضعيف بما عدا الكذب اذا اعتضد مع خلو القسمين عن
الشذوذ والعلة اذا تقرر ذلك ظهر وجه استشكال الجمع
وقد اجاب المحدثون عنه باجوبة كلها مدخولة كما هي مبينة
في شروح الفية الحديث وغيرها واقومها انه ما قيل ذلك فيه
ان كان له سندان كان وصفه بالحسن من جهة احدهما وبالصحة
من جهة الاخر وحينئذ فما قيل فيه حسن صحيح اقوى مما قيل فيه
صحيح لان كثرة الطرق تقويه وان كان له اسناد واحد كان
وصفه بهما من حيث تردد ائمة الحديث في حال ناقله لان
ذلك يحمل المجتهد على ان لا يصفه باحد الوصفين بل يقول
حسن اي باعتبار وصف ناقله عند قوم صحيح باعتبار
وصفه عند اخرين وغايته انه حذف منه حرف الترديد
لان حقه ان يقول حسن او صحيح وعلى هذا فما قيل فيه
حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى
من التردد وبهذا يعلم ان قول الترمذي كثيرا هذا
حديث حسن صحيح غريب لا يعرف الا من هذا الوجه لا ينافي
الجواب المذكور خلافا لمن زعمه لما علمت انه اذا قيل ذلك
في ذي اسناد واحد كان باعتبار اختلاف الائمة في حال
ناقله او في ذي اسنادين كان باعتبارهما واشار

Copyright © King Saud University